

مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية (دراسة تحليلية)

كلية لعلوم السياسية والدراسات
الاستراتيجية - جامعة الزعيم الأزهرى

د. ابتهاج جمال الدين الصادق كزار

المستخلص :

احتفالاً بمناسبة العدد رقم مائة من إصدار مجلة القلزم العلمية الدولة المحكمة ، نستعرض للباحثين في هذه الورقة أهم ما تم تناوله من موضوعات في الأعداد السابقة. و تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة معالجة مجلة القلزم للقضايا الاستراتيجية والأمنية وذلك انطلاقاً من اشكالية مفادها كيف تعالج مجلة القلزم للدراسات الاستراتيجية والأمنية القضايا الأمنية والاستراتيجية؟ وهل هذه المعالجة تساهم في وضع خطط أمنية واستراتيجية؟. واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي واستخدام أداة تحليل المضمون على عينة من أعداد مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية. وتوصلت الدراسة إلى أن المجلة تناولت قضايا أمنية واستراتيجية مهمة تواكب من الناحية الزمنية الوقت الذي يصدر فيه عدد المجلة , كما تناولت المجلة القضايا المطروحة من خلال دراسات تعريفية وتحليلية واستشراعية. وتوصي الدراسة بتوسيع دائرة الدراسات لتشمل قضايا المرأة بصورة أكبر، كما توصي بإعداد تقرير استراتيجي سنوي يساعد الباحثين ومتخذي القرار في المستقبل.

Abstract:

This study aimed to reflect on the nature of topics in Alqulzum Journal for Security and Strategic Studies and its handling of the strategic and security issues. The main study questions to be answered are: how does the journal deal with security and strategic issues? Do these studies substantially contribute to the development of security and strategic plans? The study followed the descriptive approach and the content analysis tool on a sample of the issues

of the journal. The main results show the objectivity of the journal issues in dealing with the security and strategic topics in a timely analytic and prospective method. Finally the study recommends expanding the scope of studies to include women's issues, in addition to publication of annual strategic reports

المقدمة:

على مر العصور والازمنة شكلت القضايا الامنية والاستراتيجية هاجسا للدول والمؤسسات وذلك لما ينتج عن هذه القضايا من آثار على الافراد واستقرار الدول والشعوب وتقدمها.

وقد اولت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية وهي مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر , بالتعاون مع جامعة سليمان الدولية - تركيا. اولت اهتمامها بالقضايا الامنية والاستراتيجية من خلال النشر والبحث العلمي . وتوثيقاً لمناسبة صدور العدد رقم مائة فقد رأت المجلة أن تخلص للقارئ الكريم أهم المحاور والمواضيع التي تناولتها الأعداد السابقة بغرض إثراء الباحثين في المجالات الامنية والاستراتيجية بما تم التطرق اليه سابقاً من قبل نخبة من الكتاب والخبراء.

مشكلة الدراسة:

كيف تعالج مجلة القلزم للدراسات الاستراتيجية والأمنية القضايا الأمنية والاستراتيجية؟ وهل هذه المعالجة تساهم في وضع خطط أمنية واستراتيجية؟
فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية استطاعت معالجة القضايا الامنية والاستراتيجية باسلوب علمي رصين وخرجت بنتائج وتوصيات من شأنها الاسهام في التوعية باهمية القضايا مسار النقاش ووضع حلول لهذه القضايا..

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي واستخدام أداة تحليل المضمون على عينة من أعداد مجلة القلزم للدراسات لأمنية و الاستراتيجية.

محاوَر الدِراسة:

يمكن تلخيص المواضيع التي تناولتها المجلة في المحاور التالية.

- المحور الاول قضايا الأمن الدولي والاقليمي
- المحور الثاني النزاعات القبلية في السودان
- المحور الثالث النزاعات الاقليمية والدولية
- المحور الرابع حقوق الانسان
- المحور الخامس قضايا المياه
- المحور السادس قضايا أمنية واستراتيجية متنوعة

المحور الاول قضايا الأمن الدولي والاقليمي:

أولاً. الأمن الاقليمي:

يتكون الأمن الدولي أو الأمن العالمي من مجموعة من التدابير تتخذها الدول والمنظمات الدولية - مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرهما- لضمان استمرار الأمن والسلام المتبادل. تشمل تلك التدابير الإجراءات العسكرية والموافقات الدبلوماسية مثل المعاهدات والمواثيق. وفي جميع الأحوال يرتبط الأمن القومي بالأمن الدولي. فالأمن الدولي هو الأمن القومي أو الأمن الوطني في الساحة الدولية.⁽¹⁾

ولاهمية الأمن في حياة الامم والشعوب فقد خصص مركز دراسات البحر الاحمر ضمن سلسلة مجلاته مجلة خاصة بالدراسات الأمنية والاستراتيجية وتركزت العديد من البحوث والدراسات التي تناولتها المجلة على القضايا الأمنية. وقد تناولت المجلة في عددها الاول دراسة حول إصلاح مجلس الأمن الدولي الضرورة والعقبات وذلك لأهمية مجلس الأمن الدولي ودوره المهم في منظومة القوانن والتشريعات الدولية، كما ان كما أن هناك شبه إجماع على أن المجلس بتشكيلته الحالية التي تعتبر إفرازاً لنتائج الحرب العالمية الثانية، لم يعد يعكس أولاً حجم الدول الأعضاء داخل الأمم المتحدة وثانياً أن هناك متغيرات دولية وإقليمية تفرض إعادة النظر في تمثيل الدول داخل مجلس الأمن , وتوصلت الدراسة الى ان الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن هي اكثر الدول استفادة من عدم اصلاح مجلس الأمن واستمراره بصورته الحالية وهدفت الدراسة إلى بيان الطرق الواجب اتباعها في إصلاح المجلس والعقبات التي تعترض هذا الإصلاح، و هناك دول تعارض توسيع مجلس الأمن

لأسباب تنافسية مثل باكستان التي تعارض الهند والمكسيك التي تعارض البرازيل، وأوصت الدراسة بضرورة التفكير في إيجاد نظام دولي متكامل في إطار الأمم المتحدة لإدارة المساعدات الدولية ذات الصلة بدعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول عموماً وخاصة الدول النامية وهذا مقترح يقضي نهائياً على الازدواج المؤسسي داخل الهيئة الدولية نفسها⁽²⁾.

ايضا تناول العدد دراسة بعنوان تدابير مجلس الأمن الدولي لفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وغير السلمية، ناقشت الدراسة وسائل تسوية النزاعات وحاولت معرفة ما هي الوسائل الأنسب والأفضل لحل المنازعات الدولية وأيهما أفضل لحل النزاعات وذلك باتباع المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها التسوية السلمية للمنازعات هي الخطوة الأولى لحل المنازعات وان الامم المتحدة ساعدت ، في كثير من الأحيان علي إنهاء العديد من الصراعات من خال الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن، أوصت الورقة بعدة توصيات منها دعم الدور السلمي الذي يقوم به مجلس الأمن الدولي في فض المنازعات وتهيئة الأجواء المناسبة لذلك الهدف السامي وكذلك ضرورة

تجنب الحل غير السلمي المتمثل في فرض العقوبات والتدخل العسكري المباشر لما لهما من آثار وخيمة على الدول والمدنيين خاصة الشرائح الضعيفة⁽³⁾.

ثانيا الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر:

يعرف الأمن القومي العربي بأنه « قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الإحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية والتي تؤثر على العربي ومن أهمها وبرزها في الوقت الراهن هي الهجرة غير الشرعية والتي باتت هاجس يؤرق الدول والمجتمعات لما ينتج عنها من اثار الأمن القومي العربي⁽⁴⁾، وهناك العديد من المهددات التي تؤثر على الأمن القومي وفي هذا الاطار فقد افسحت مجلة القلم للدراسات الأمنية والاستراتيجية المجال لتناول هذه القضايا حيث جاءت في العدد الاول منها دراسة بعنوان

الهجرة غير الشرعية واثرها على الأمن القومي العربي» السودان نموذجا» حيث اوضحت الدراسة أن السودان إحدى الدول التي تعاني بحكم موقعها الجغرافي من تدفق الهجرات غير الشرعية، وأن هذه الظاهرة قد تركت عدة آثار على السودان ومنها :

الآثار الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، السياسية والصحية ووضحت الدراسة إن الهجرة غير الشرعية قد أدت إلى تهديد الأمن القومي السوداني حيث تركت آثارها الواضحة على مجمل الأوضاع به، كما شكلت تهديداً كبيراً للأمن القومي العربي لأن أعداد مقدره من أولئك المهاجرين يتخذون السودان كدولة عبور لبعض الدول العربية، واهتت الدراسة بضرورة تفعيل القوانين المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية وتشديد العقوبات، و تعزيز التعاون مع دول الجوار الإفريقي بغرض تكامل الجهود للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية⁽⁵⁾.

2. أمن البحر الأحمر:

يعتبر البحر الأحمر واحدا من أهم طرق الملاحة الرئيسية في العالم إذ يربط بين قارات ثلاث هي أفريقيا وآسيا وأوروبا، وتمثل قناة السويس في شماله شرياننا ملاحيا له أهمية إستراتيجية دولية مهمة وقد برزت أهمية البحر الأحمر بشدة إبان أوقات الحروب والأزمات كما اتضح ذلك في حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973 حينما أغلقت اليمن مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية بالتعاون مع مصر⁽⁶⁾..

وزادت أهميته بشكل أكبر بعد اكتشاف نفط الخليج، حيث تحول إلى ممر إستراتيجي لنفط الخليج المتوجه لأوروبا وأمريكا، كما يعد الشريان الاقتصادي الأبرز، الذي تمرُّ عبره قرابة 10% من حركة التجارة العالمية، سواء من أوروبا وأمريكا إلى آسيا وأفريقيا، أو من اليابان والصين لأفريقيا والدول الغربية⁽⁷⁾. وبرزت أهميته كذلك إبان حرب الخليج الثانية 1991 وأثناء حشد القوى التي هاجمت العراق عام 2003 حيث مررت عبره مختلف أنواع العتاد الحربي. ونظرا لكل هذه الأهمية حاولت الدول العربية خاصة المطلة عليه أن يكون لها دور في حفظ أمنه، فظهرت أفكار ذات صلة صادرة عن جامعة الدول العربية أواخر السبعينيات، حيث طرحت فكرة تشكيل قوة أمن عربية دائمة لمواجهة الأخطار التي تهدد أمن البحر الأحمر تكون تابعة مباشرة

للأمانة العسكرية في جامعة الدول العربية. لكن هذه الأفكار لم تر النور لأسباب قطرية وإقليمية ودولية. وفي النصف الثاني من العام 2008 وبعد تزايد عمليات القرصنة البحرية أمام السواحل الصومالية، عادت فكرة القوة العربية لتأمين البحر الأحمر إلى الوجود، وذلك بعد إعلان بعض الدول الأوروبية عن نيتها تشكيل قوة عسكرية لتأمين سلامة السفن العابرة للبحر الأحمر والمحيط الهندي⁽⁸⁾. وفي هذا الإطار تناولت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية في عددها السادس دراسة البحر الأحمر في الفترة الإسلامية (الموانئ الإسلامية وثغورها أنموذجاً) وهي دراسة حول تاريخ موانئ البحر الأحمر في الفترة الممتدة من القرن الأول الهجري / السابع الميادي، حتى التاسع الهجري / الخامس عشر الميادي وأوضحت الدراسة ان البحر الأحمر له من الأهمية الجيوسراتجي ما امله أن يلعب دوراً مهماً على جميع الأصعدة، لاسيما من الناحية التجارية وجعله محط انظار القوى الخارجية على مر لعصور⁽⁹⁾.

كما تناولت الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر حيث ابرزت في العدد الثاني دراسة حول استراتيجيات القوى الاقليمية في البحر الأحمر، وأوضحت من خلالها تلك الأهمية والتي قادت الى الصراع بين القوى الإقليمية لسط نفوذها عليه مما يشكل تهديدا على دول المنطقة. وأوصت الدراسة بضرورة حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاستراتيجية العربية من الأخطار الداخلية والخارجية والتنسيق العسكري الشامل بين الدول المطلة على البحر الأحمر وإنشاء مجلس للدفاع المشترك بينها. و تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بين الدول المطلة على البحر الأحمر باستغلال الموارد الطبيعية العربية وتنميتها، وجذب الاستثمارات الجادة وإنشاء منطقة تجارة حرة للدول العربية المطلة على البحر الأحمر⁽¹⁰⁾.

ثالثاً الأمن الاوروبي :

تناولت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية في عددها السابع دراسة العوامل المؤثرة على الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي. وهدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي، تمثلت مشكلة الدراسة الرئيسة في قيام كتلة سياسية قوية في قارة أوروبا وتبني إستراتيجيات لتحقيق أمنها وإستقرارها في ظل التطور المستمر لمفهوم الأمن ومجالاته وتوصلت الدراسة الى إنه وبالرغم من الجهود التي بذلها

واضعي السياسات الأمنية في الإتحاد الأوروبي لحد من المخاطر الأمنية و تجنب مهاداته إلا إن الإتحاد لا يزال يعاني من إختلالات أمنية في بعض جوانبه. وإن الإتحاد الأوروبي باعتباره تكتل يحوى عدد من الدول يجعل إستراتيجيته تتداخل مع كثر من العوامل والمتغيرات، لذا لا يمكن تحقيق الأمن الأوروبي بمعزل عن تحقيق الأمن الإقليمي والدولي في ظل الطبيعة المعقدة لمصادر التهديد الأمنية. وإن مستقبل الأمن الأوروبي يواجه مجموعة من التحديات وهي ناتجة من بعض التطبيقات السالبة لنظريته الأمنية بالإضافة إلى توسع مفهوم الأمن في حد ذاته. واوصت الدراسة بضرورة الإستمرار في إعادة صياغة نظرية الأمن الأوروبي بصورة أكثر واقعية وعلمية وفق المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية. وأهمية توحيد وجهات النظر بن دول الإتحاد والإتفاق على مصادر التهديد للأمن الأوروبي. وأنه لابد من إشراك الدول والمجتمعات الإقليمية المجاورة لمحيط الأمن الأوروبي بصورة مباشرة وحقيقية عند إعادة صياغة النظرية الأمنية للإتحاد الأوروبي. بجانب زيادة حجم المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للدول الفقيرة ودعمها بكل مايلزم في سبيل سعيها لتحقيق التنمية والإستقرار⁽¹¹⁾.

المحور الثاني النزاعات القبلية في السودان :

عانى السودان لسنوات عديدة من النزاعات والحروب وقد اثرت هذه النزاعات على استقرار البلاد ووقفت عائقا امام التنمية والتقدم والرخاء وتعددت انواع هذه النزاعات واسبابها ونتائجها , ولاهمية هذه القضية فقد ركزت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية عليها بهدف الخروج برؤية لحل هذه الاشكالية وسنتناول هذه الاشكالية على النحو التالي:

أولاً اسباب النزاعات:

افردت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية عدداً خاصاً للنزاعات القبلية فقد تناول العدد الثالث منها هذه الاشكالية من خلال عدة دراسات, اولها دراسة عن الصراع القبلي وعوامل الجغرافيا حيث سعت الدراسة لتوضيح دور العوامل الجغرافية في الصراع القبلي في السودان بوضعها في المحتوى الجغرافي لتفسير طبيعة الصراع القبلي- المكاني فيه⁽¹²⁾ , واوضحت الدراسة ان العوامل البيئية-الجغرافية لعبت دوراً مؤثراً في الصراع القبلي للسودان نتيجة لغياب التخطيط البيئي-المحلي المناسب.

وان الصراع القبلي في السودان قد يعود لعدم اكتمال مفهوم « الوطن لدى نسبة كبيرة من المواطنين بسبب انتشار الأمية وسيادة المفاهيم القبلية ، وان كثر من أوجه الصراع القبلي الحادث الآن يرتبط بالنواحي التاريخية لتكوين الدولة السودانية وإرث التفاوت العرقي، وان تطبيق النظم الإدارية الحديثة في» السودان القبلي الموروث « وغر المهياً لاستيعابها لعب دوراً كبيراً في تواصل الصراع القبلي على مدى العقود كذلك توصلت الدراسة الى ان للأطماع السياسية الحزبية والايديولوجية دور في توجيه الصراع القبلي لخدمة المصالح السياسية للأحزاب والجماعات وان المناخ السياسي العالمي ساهم في التأثير في الصراع القبلي في السودان من خال دعمه وتبنيه للحركات المسلحة التي يغلب على بعضها الطابع القبلي. واوصت الدراسة بضرورة التقليل أو الحد من الصراع القبلي وذلك بأن يحسّن إدارة الموارد الطبيعية بجانب مراعاته للظروف الجغرافية البيئية بالاعتماد على» حتمية « الواقع المحلي بخصائصه المكانية والسكانية والتاريخية. والاستفادة من الإرث الأخلاقي والقيمي للقبائل السودانية مع نشر التعليم وثقافة السلام⁽¹³⁾.

ثانيا نماذج للنزاعات القبلية في السودان:

1. النزاعات بولاية كسلا:

وجاء في ذات العدد دراسة بعنوان النزاعات بولاية كسلا، اسبابها وعلاجها، حاولت الدراسة التعرف على اسباب النزاعات بالولاية وكيفية حلها حيث توصلت الى عدة نتائج ابرزها ان ان بعض النزاعات في الولاية تحدث بسبب الاراضي وملكيته وحدودها ومسارات الرعاة في الخريف ومساقى الزراعة في القاش، وفي توزيع أراضي الزراعة المطرية في غرب الولاية وقرب حدودها مع اريتريا كما تعتبر الثروة المعدنية إحدى أسباب التنزاع في الولاية، وكذلك التعدين الأهلي والشركات الخاصة، مع التهريب للسلع وتوطين الأجئين وتهريب البشر، وحمل السلاح الدائم للأفراد من قبائل البجا، والفقر في الريف بكسلا.⁽¹⁴⁾ ووجدت الدراسة ان إنسان كسلا ابتدع نظاماً لفض المنازعات يعرف بالقلد ، وله شروطه وأنواعه وأسبابه، وان هذا النظام نجح هذا النظام في فض كثير من النزاعات بالولاية ولكنه يحتاج للتطوير والكتابة وجعله قانوناً ملزماً بأمر السلطات، وتوصلت الدراسة الى ان إحترام التنوع ورعايته يؤدي لحسن التعايش بين أفراد المجتمع، وينشر السلم. واوصت الدراسة بضرورة الدعوة لنشر مفهوم التعايش السلمي بين أفراد

مجتمع ولاية كسلا، مع إعداد منهج لغرس التعايش السلمي من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية، وقيام مركز لدراسات وبحوث السلام للإهتمام بدراسة التنوع والمحافظة عليه، وتحديد أسباب التنزع، مع الإهتمام بتدريب القائمين على أمر القبائل من النظار والعمد والقيادات الاجتماعية التي تهتم بأمر التعايش السلمي.⁽¹⁵⁾

2. النزاعات القبلية في دارفور:

كذلك تناولت المجلة في هذا العدد الخاص النزاعات القبلية في دارفور وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي، هدفت الدراسة إلى التعرف على مجمل النزاعات القبلية التي حدثت في دارفور منذ ضم دارفور للحكم الثنائي في مطلع القرن العشرين ورصد لسلسلة النزاعات القبلية التي دارت رحاها في دارفور منذ تلك الفترة حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، أن النزاعات القبلية في دارفور بدأت في سياق التنافس التقليدي في المراعي والمياه وتطورت نحو الاستقطاب الإثني إلى أن وصلت إلى الاستقطاب السياسي، كما أن أدوار الحكومات منذ الاستقلال اتسمت بالسلبية في التعاطي مع هذه النزاعات الشيء الذي أوصل النزاعات إلى الصراعات المعقدة واسعة الانتشار ومرتفعة الحدة و انعكست آثارها على الأمن المحلي والاقليمي.⁽¹⁶⁾

إن خطورة النزاعات والصراعات القبلية وما قادت اليه من عدم استقرار وانعدام الأمن وامتداد تأثيرها على علاقات السودان بدول الجوار ادى الى التعمق في دراسة اثار هذه النزاعات ومحاولة التنبؤ بمستقبلها لوضع الحلول الجذرية لانهاؤها .

ثالثا مستقبل النزاعات القبلية في السودان:

ولاهمية مستقبل النزاعات القبلية فقد اوردت مجلة القلزم في عددها الخاص بالنزاعات القبلية دراسة حول مستقبل النزاعات القبلية في السودان، حيث اوضحت الدراسة ان الفشل في حل النزاعات القبلية يرجع بصورة اساسية لعدم مخاطبة جذور النزاع وتوصلت الى عدة نتائج من اهمها ان هناك تحديات مختلفة تواجه فرص حل النزاعات القبلية في السودان من اهمها انتشار السباح وتسييس القبلية و نموذج الدولة منقوصة السيادة , كما

ترى الدراسة ان مستقبل النزاعات القبلية في السودان يرتبط بمدى قدرة النظام على معالجة قضايا التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. واوصت الدراسة بضرورة اعمال القانون وفرض الدولة لهيبتها وقوتها في مواجهة تلك النزاعات ومواجهة كل من يساعد على تفاقمها وازدياد حدتها, وجمع السلاح ومكافحة انتشاره بطريقة غير شرعية بحيث لاتمتلكه الا القوات النظامية في البلد, وضرورة قيام الدولة بازالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين المركز والاطراف من خال خطط اسراتيجية ترصد لها مبالغ مالية ضخمة وتحظى بدرجة كبرة من الاولوية.⁽¹⁷⁾

رابعاً وسائل تسوية النزاعات القبلية في السودان (الجودية والقلد)

إن اهمية تسوية النزاعات القبلية في اطار القبيلة يلعب دورا كبيرا في الحد من تلك النزاعات وعدم تفاقمها وفي هذ الاطار فقد استعرضت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية في عددها الخاص الدور التاريخي للجودية في دارفور والقلد في شرق السودان في فض النزاعات حيث اوضحت الدراسة أن مؤسسات الجودية والقلد قد أثبتت جدواها في حلحلة الكثر من القضايا والمشاكل ، ذات الصلة بالقتل والأذي الجسيم والمشاحنات بين الكيانات الاجتماعية والأفراد ، سواء كانت في الشرق أو الغرب ، لأن العادات والتقاليد باعتبارها شعور واحساس كامن في ضمير أفراد المجتمع ، يمنع الفرد من الخروج عي مقررات الصلح الذي تحقق بواسطة مؤسسة الأجاويد الأمرالذي شجع الدولة عي الاستعانة بهذه الوسيلة ودعم جهودها وأنشطتها ، حتي تصل الي غاياتها المنشودة في احتواء الصراعات والنزاعات في مهدها . وقد اوصت الدرسة بضرورة ,وضع استراتيجية متفق حولها لإدارة ومعالجة ماينتج عن الصراعات والنزاعات من آثار سالبة ، منعاً لتعريض سيادة الدولة للخطر, وانه علي الدولة السودانية وحكومات الولايات الحيلولة دون ظهور مثل هذه النزاعات ذات الطابع الاثني والعريقي ، لما ينتج عنها من الاضرار ببرامج التنمية الأمر الذي يبرز الصراع وكأنه صراع بين المركز والهامش⁽¹⁸⁾ .

خامساً الدور السياسي للقبيلة:

1. دور القبيلة في ادارة الدولة

لاهمية دور القبيلة في المجتمع السوداني فقد ابرزت مجلة القلزم في عددها الرابع الادوار التي تلعبها القبيلة في السودان وذلك من خلال دراسة بعنوان دور القبيلة في ادارة الدولة السودانية وعلاقة النزعات القبلية بالصراعات السياسية، وحاولت الدراسة التعرف على الدور التاريخي لقبائل السودان و اثر نظام الادارة على سلطة ونفوذ القبيلة، ودور الاستعمار و الحكومات المتعاقبة في السودان في ادخال القبيلة في الشأن العام واقحام النزاعات القبلية في الصراعات السياسية، وتوصلت الدراسة الى ان مفهوم القبيلة بشكله التقليدي قد تطور و اكتسب ابعاداً سياسية مما اتاح استخدامه كوسيلة للصراعات بين مختلف مكونات المجتمع، وان النظام القبلي مترسخ في المجتمع السوداني ولا يمكن تحييده او اضعافه ، و تتنامى قوته بصورة خاصة في فترات ضعف سلطة الدولة، وان تسييس القبيلة واقحامها في الشأن العام يشكل تهديدا لكيان الدولة، وان اندلاع الصراعات بين المجموعات المتجاورة من القبائل تشعله تجاذبات السياسة والسيادة تارةً و الصراع علي الموارد تارات اخرى. و أوصت الدراسة بأهمية ادارة السلطات الحكومية للنزاعات القبلية بصورة جزرية واهمية ايجاد وسائل قانونية اضافة للوسائل الاهلية لحل النزاعات القبلية، وضرورة اجراء الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتحديد مصادر النزاعات القبلية بدقة من أجل وضع الحلول الناجعة لها⁽¹⁹⁾.

2. دور القبيلة في ارساء دعائم سلطنة الفور:

تناولت المجلة في عددها السادس دراسة عن دور القبائل العربية في ارساء دعائم سلطنة الفور - علاقتهم بالحواكير والديار الزيدانية أنموذجاً)، حيث اوضحت دور القبائل العربية في إرساء دعائم سلطنة الفور، وحددت علاقتهم بالحواكير والديار ، ودرست علاقتهم السياسية مع سلاطين الفور ، من لدن السلطان سليمان سولونج 1640 - 1670 م ، وحتى فترة السلطان محمد حسن 1839 - 1873 م . كما أوضحت الدراسة كيف أن هؤلاء السلاطين ، قد كانوا يطلبون العون والمساعدة العسكرية من المشايخ، لإرساء دعائم الأمن والاستقرار في ربوع السلطنة . كما ظل هؤلاء العرب ، يشكلون السند العسكري والدعم السياسي لأولئك السلاطين . فمحوهم الحواكير والديار نظر تلقى

خدماتهم . الأمر الذي مهد لإعطاء شيوخ القبائل الحق في إدارة شؤون قبائلهم . وذلك بأن سعت الإدارة البريطانية إلى تقوية السلطة القبلية ، لربط الزعماء القبليين بها ، كدرع واق لهم من الإثارة التي يمكن أن تسببها الحركة المهدية الجديدة ، بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي ، خلال العقد الثاني من القرن العشرين⁽²⁰⁾.

وأوصت الدراسة بضرورة تناول مسألة الحواكير والديار بالبحث العلمي الرصين لتقليل فرص الاحتكاك بين البدو والمزارعين حول المسارات والمراحل ، ودراسة امكانية اثبات حقيقة أن الصراع القائم في دارفور ، ليس صراعاً بسبب قلة الموارد وإنما صراع بسبب انشاء أمارات جديدة في ديار وحواكير الآخرين الأمر الذي يتنافى ويتعارض مع الأعراف والتقاليد السائدة والمعمول بها في دارفور منذ مدة ليست بالقصيرة⁽²¹⁾.

سادسا السلام في السودان:

في اطار اهتمام مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية بتحقيق الأمن والسلام فقد تناولت ضمن اعدادها قضية السلام في السودان, حيث جاء في العدد الثالث دراسة بعنوان رؤية حول السلام المستدام في السودان , وبحثت الورقة التطور التاريخي للنزاعات في السودان من الاستقلال حتى ثورة 2019 والأطر النظرية لأسباب النزاعات خاصة في افريقيا, ومحاولة البحث عن سبل تحقيق السلام المستدام , وخلصت الورقة الى ان اسباب الصراع ديناميكية غير ثابتة وربما يتم ازالة اسباب صراع فتنشا اخرى , وترى الدراسة ان دراسات السلام مشتتة بن مراكز ومنظمات ومؤسسات متعددة لا تجمع بينها اسراتيجية مشرقة والتغيرات الادارية عديدة .

وأوصت الدراسة بضرورة ايجاد مركز يعمل على صياغة الرؤية الوطنية للسلام وتوجيه صناع القرار في المجالات التربوية والاكاديمية والاعلام لتطويراليات ترقية الوعي وضرورته وتصوغ الميثاق القومي للسلام المستدام, والحد من الفقر باشكاله وكسر حدته وهو احد بنود الالفية التي فشلت البشرية في تحقيقها وظلت بندا جديدا في الرؤية - 30 وتشرب التجارب الاقليمية الناجحة مثل التجربة الرواندية والاستعانة بالمؤسسات الدولية في مجال درء المخاطر كما ينبغي على السودان تطوير دور المركز الاقليمي العربي لدرء الكوارث والممول من الامم المتحدة ليتخطى دائرة الجمود على تناول المخاطر

الايكولوجية ترقية الجهود الشعبية للسلام بأسلوب منظم وعصرى. وضرورة وجود منسقية قومية للانذار المبكر ومراصد اقليمية للمؤشرات المتفق عليها ولا بد من تطوير منظومة الانذار المبكر بوزارة التعليم العالى والبحث العلمى وفى تكامل مع الدفاع المدنى ووزارات البيئة لصياغة اسراتيجية قومية بعد تحليل التاريخ الطويل من الحروب والنزاعات القبلية⁽²²⁾. وفى ذات الاطارت تناولت المجلة فى عددها الرابع دورالتنمية الاقتصادية فى استقرار إقليم دارفور حيث هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي أثرت على التدهور التنموي فى إقليم دارفور وساهمت فى عدم استقراره، كما هدفت إلى وضع رؤية مستقبلية لحل المشكلات التي تواجه التنمية الاقتصادية فى الإقليم. وتوصلت الدراسة إلى أن دارفور غنية بموارد طبيعية متاحة إلا أن عدم الأخذ بالتخطيط الإقليمي والذي يعكس مشكلات الريف وأولوياته فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة والفوارق بين أقاليم السودان المختلفة أدى إلى الصراعات والحروب فى إقليم دارفور مما أدى الى الهجرة والنزوح و تدهور مشاريع التنمية الاقتصادية ايضا توصلت الدراسة الى ان الكوارث الطبيعية أثرت على مشاريع التنمية الاقتصادية فيه، البلاد.

أوصت الدراسة بتوجيه السياسات حول تنمية الموارد والاستفادة من الأمكانيات المحلية المتاحة لإنتاج السلع ، والانفتاح على العالم الخارجي والمرونة فى الاستثمار وإجراءاته. ⁽²³⁾

المحور الثالث النزاعات الاقليمية والدولية:

اولا النزاعات بين السودان دول الجوار:

افردت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية المجال للبحث فى نزاعات السودان بدول الجوار حيث تناول العدد الثانى منها العلاقات السودانية الإثيوبية:رهانات الأمن والسياسة 2011 - 2021 م. حيث تناولت الدراسة حالة السيولة السياسية الأمنية التي تعاني منها منطقة القرن الإفريقي وخاصة دولتي السودان وإثيوبيا وبحثت الدراسة امكانية أن تتطور العلاقات السودانية الإثيوبية فى ظل السيولة الأمنية الناتجة من الملفات العالقة بن الدولتن والمتمثلة فى ملفي الحدود وسد النهضة. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها الأزمة الحدودية بن السودان وإثيوبيا التي سيكون لها انعكاسات سالبة على ملف سد النهضة، وعلى الأمن الإقليمي

ككل، إضافة إلى أن التحولات السياسية الراهنة في البلدين أفرزت تداعيات كبيرة على علاقات البلدين. وأوصت الدراسة برورة الاستفادة من التجارب الدولية التي تجعل الحدود مفهوماً نظرياً هامشياً من خال التعاون والتداخل المثمر الذي يتجاوز المفهوم التقليدي للحدود.

ثانياً التداخل الحدودي بين السودان ودول الجوار:

1. التداخل الحدودي بين السودان ودول الجوار واثره على الأمن الاقليمي حيث حاولت المجلة تسليط الضوء على الاثر الناتج من التداخل واثره الاقليمي وتناول العدد الرابع من المجلة هذا الجانب وتوصلت الدراسة الى ان الحدود السودانية مع طولها وامتدادها تمثل عنصر قوة وضعف للدولة السودانية، وان حالة الإنفصام الأمني وسيطرة الجماعات المسلحة على الكثير من حدود الدول أثر واضح في التأثير على العلاقات الثنائية بين الدول، وترى الدراسة ان الحدود السودانية مع دول الجوار تحتاج إلى أن نتعامل مع كل دولة جوار بطبيعة تختلف مع الأخرى مع التأكيد على سيادة السودان على أرضيه وإحترام الآخرين لذلك⁽²⁴⁾.

2. التداخل الحدودي القبلي بين السودان وتشاد :

تناولت المجلة دراسة التداخل الاجتماعي بين قبائل غرب السودان وقبائل تشاد واثره في النزاعات الحدودية بين الدولتين و معرفة أثر ترسيم الاستعمار للحدود على طبيعة النزاعات بين البلدين، وتوصلت الدراسة الى أن النزاع في المنطقة الحدودية بين السودان وتشاد هو نتاج الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها سيطره كاملة. وايضا ان هناك تشابه كبير بين القبائل الحدودية في السودان و تشاد، رغم ذلك فان القبيلة ضاربة بين هذه المجتمعات، مما ادت الي اضعاف الانتماء للوطن ومن ثم تذكي النعرات القبلية والجهويه. وحياسة التشاديين لأراضي الزراعية السودانية المتاخمة للمنطقة الحدودية الواقعة جنوب) خور برنقا(حتى بحيرة تيزي. اوصت الدراسة بمعالجة عيوب برتوكول 1924 م الذي يوضح خط الحدود بين دولتي السودان وتشاد ومن هذه العيوب عدم دقة ترسيم الحدود وعدم وضوح معالمها.، تكلمة مشروع إعادة ترسيم الحدود السودانية التشادية والذي نفذ منه 40 % من طول الحدود البالغ 1280 كيلو متراً، وذلك في عام 1995 م . مع العلم بأن هناك إجراءات فنية ومالية متفق عليها بين البلدين منذ عام 2001 م ولكن لم يتم التنفيذ لاسباب تتعلق بدولة تشاد⁽²⁵⁾.

3. النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا(الفشقة أ نموذجاً):

تناولت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية في عددها الرابع النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا ووضحت الدراسة ان الفشقة أرض سودانية كاملة السيادة ، وأن الأراضي السودانية الحدودية مع أثيوبيا كانت عرضة للأطماع الاثيوبية وتوصلت الى عدة نتائج منها التداخل الحدودي بن السودان وأثيوبيا قديم وممتد في عمق التاريخ وان فترات الضعف للدولة السودانية شجعت أثيوبيا على التمدد داخل العمق السوداني وان النشاط الزراعي من قبل أثيوبيا في الفشقة كان واحد من عمليات طمس هوية المنطقة بمرور الوقت. كان لابد من توفر إرادة سياسية وعسكرية سودانية تتم عبرها استعادة الفشقة لحضن الوطن. اوصت الدراسة بإهتمام الدولة السودانية بالفشقة وتطويرها وبسط سيطرتها عليها وتطوير كل المناطق الحدودية (26).

ثانيا النزاعات الإقليمية :

تناولت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية الصراع السعودي الإيراني ومدى تحقيق التوازن الاستراتيجي 1979 - 2019 م ووضحت الدراسة أن الصراع السعودي الإيراني أدخل المنطقة في حالة من عدم الاستقرار، كما أن التدخل الأمريكي والإسرائيلي زاد من حدة الصراع مما شجع السعودية على الدخول في مواجهة عسكرية غير مباشرة مع إيران بغرض تحقيق التوازن. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها إن أسباب الصراع السعودي الإيراني كانت مذهبية وسياسية، وقدمت الدراسة عدة توصيات منها ألا يكون الاختلاف في المذاهب هو سبب الصراع بن السنة والشيعية حتى لا يؤدي لإضعاف المسلمين ،و أن على المملكة العربية السعودية ان تنتهج سياسة خارجية حصيفة تحقق لها علاقات ودية مع جيرانها(27)

في ذات السياق تناولت المجلة التدخل الإماراتي في اليمن حاولت الدراسة الوقوف على الأهداف التي تسعى الإمارات إلى تحقيقها من خلال إنضمامها للتحالف العسكري لمواجهة انقلاب الحوثيين على السلطة الشرعية في اليمن . توصلت الدراسة لعدة نتائج أن اليمن حظيت بموقع جيوسياسي و اسراتيجي هام جذب أنظار القوى الإقليمية إليها وان لدى الإمارات أهداف خفية غير معلنة ترتبط بتحقيق مصالح و أهداف طويلة الأجل دفعتها للمشاركة في

التحالف العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية. خرجت الورقة بعدة توصيات منها ضرورة امتناع القوى الإقليمية عن التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية بما يخدم مصالحها، ضرورة توحيد القوى اليمنية لمواجهة هذه التدخلات الخارجية التي تهدد وحدة الشعب اليمني واستقراره⁽²⁸⁾.

أيضاً في المجال الاقليمي تناولت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية في عددها الخامس الاتفاقية الدفاعية الأمريكية الإيرانية 1959 م في دراسة تحليلية وهدفت الى بيان الأهمية الاستراتيجية لإيران للدول الاستعمارية، الوقوف على الاتفاقية الدفاعية التي وقّعت بين ايران والولايات المتحدة م والدوافع التي قادت لتوقيعها، وتوضيح الآثار والنتائج التي ترتبت على توقيع هذه الاتفاقية على المستويين الداخلي والخارجي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها، أن منطقة الشرق الأوسط بما فيها إيران كانت محط أنظار ومطامع الدول الاستعمارية العظمى لفترات طويلة بحكم ما تتمتع به من إمكانيات مختلفة، و نتيجة لظهور بوادر التغلغل السوفيتي في المنطقة فقد سعت الولايات المتحدة لقطع الطريق عليها وكان لتوقيع هذه الاتفاقية آثار عظيمة على إيران من خال تدفق المعونات العسكرية والاقتصادية و اوصت الدراسة بالوقوف على الاتفاقيات المماثلة والتي عقدتها الولايات المتحدة مع دول أخرى لبيان الدور الذي قامت به في تدعيم النفوذ الأمريكي في تلك المناطق.⁽²⁹⁾

المحور الرابع حقوق الانسان :

تعتبر حقوق الانسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام، وجميع الأفراد متساوون ككائنات إنسانية بحكم الكرامة المتأصلة في الكائن الإنساني. ويحق لكل الناس التمتع بحقوق الإنسان دون تمييز من أي نوع⁽³⁰⁾، وإن جميع حقوق الإنسان تكتسب أهمية متساوية ويتعين على جميع الحكومات أن تتعامل مع حقوق الإنسان على نحو عادل ومتساوٍ- على قدم المساواة وبالتركيز نفسه. ويقع على عاتق جميع الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، واجب تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع بدون تمييز⁽³¹⁾.

1. انتهاكات حقوق الانسان:

وقد افردت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية لقضية حقوق الانسان حيزا واسعا حيث تناولت المجلة في العدد الاول دراسة عن انتهاكات

حقوق الانسان في ظل المسؤولية الدولية، وتطرقت الدراسة لاهمية حقوق الانسان والمسؤولية الدولية تجاهها وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها إن المسؤولية الدولية للدولة تنعقد عن اتخاذها الإجراء المخالفة لالتزاماتها الدولية، أو امتناعها عن اتخاذ إجراء يجب عليها اتخاذها لوضع تلك الالتزامات موضع التطبيق. وأن قبول الدول واحترامها لحقوق الإنسان لم يحدث إلا في مقابل الحصول على مزايا واستناداً إلى مصالح متبادلة أن تحرك الدول حاملة لواء الدفاع عن حقوق الإنسان⁽³²⁾. وخرجت الورقة بعدة توصيات منها ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان بزيادة الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية، وضرورة أن تلجأ الأمم المتحدة إلى عدد من الوسائل لتعزيز احترام حقوق الإنسان مثل نشر الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان وعمل الدراسات وعقد الندوات وإنشاء الصناديق الائتمانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الإنسانية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك دون تفرقة بسبب الجنس أو اللغة أو الدين. وان على الدولة الالتزام بعدم إصدار تشريعات أو قرارات بالمعنى الواسع والتي تهي المناخ لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان⁽³³⁾.

ثانياً. نماذج انتهاكات حقوق الانسان :

1. المواطنة :

أ. سلط العدد الخامس من المجلة الضوُّ على حالة حقوق الانسان في كينيا وذلك من خلال دراسة بعنوان نوبة كينيا السودانيون: قضية إنتهاكات حقوق الإنسان التي طواها النسيان، وحاولت الدراسة لفت الإنتباه إلى إنتهاكات حقوق الإنسان التي طالت أجيالاً من مجتمعات النوبة السودانيين في كينيا، وكان ابرز الانتهاكات هي الحرمان من حق المواطنة والذي ترتبت عليه عدة انتهاكات اخرى واستعرضت الدراسة ايضا الجهود التي بُذلت في مختلف المستويات لإنصافهم⁽³⁴⁾. وقد خلصت الدراسة إلى أن النوبة المعننين هم خليط من نوبة جنوب كردفان ونوبيي شمال السودان وقلّة من الفور وبعض القبائل الجنوبية سيما الدينكا والشك والليندي، إلى جانب خليط من عشائر القبائل الأفريقية التي حاربت في صفوف الجيش البريطاني في شرق أفريقيا فتاهت مع النوبة بأن تصاهرت معهم وإعتمدت انماط معيشتهم وسلوكهم وذابت في محيطهم في خاتمة المطاف. ووضحت الدراسة اسباب التي جعلت الحكومات السودانية المتعاقبة تتقاعس عن المطالبة بإنصاف هؤلاء

الجنود النوبة، وكذلك المسوغات التي ساقها المستعمر البريطاني للإحجام عن إعادتهم إلى السودان، مشرةً إلى أن أحفاد الجنود النوبة أنفسهم لم تكن لديهم الرغبة في العودة إلى السودان، على خلاف أسلافهم الذين سعوا لذلك في منتصف خمسينيات القرن الماضي. وأوصت الدراسة بضرورة توثيق التاريخ العسكري السوداني ببذل المزيد من الجهد لحفظ الحق التاريخي لهذه الفئة من أهل السودان حتى تتعرف عليهم الأجيال القادمة، و توجيه طلبة الدراسات العليا في مجال التاريخ وحقوق الإنسان والدراسات الأمنية وغيرها لإفراد حيز مقدر من مساعيهم البحثية لهذه القضية⁽³⁵⁾.

ب. المواطنة من المنظور الإسلامي:

في ذات السياق تناولت المجلة في عددها الاول دراسة عن المواطنة من المنظور الاسلامي، والمواطنة تعني الفرد الذي يتمتع بعضوية بلد ما، ويستحق بذلك ما ترتبه تلك العضوية من امتيازات. وفي معناها السياسي، تُشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والالتزامات التي تفرضها عليه؛ أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه. ومن المنظور الاقتصادي الاجتماعي، يُقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بحيث لا تشغلهم هموم الذات عن أمور الصالح العام، وفضلاً عن التفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة، بما يؤسس للتعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك⁽³⁶⁾. وقد حاولت دراسة المواطنة من منظور اسلامي بيان مفهوم المواطنة وبيان أبعاده وأسسها، وبيان تطور هذا المفهوم تاريخياً ونتائج تطبيقه في الانظمة المعاصرة، وبيان مكانه الوطن في الاسلام وكيفية علاج دستور دولة الاسلام الأولى بهذا المفهوم، وخرجت الدراسة بعدة نتائج تتمثل في: ان المواطنة في مفهومها الحديث فكره غربية النشأة، حيث ظهرت في الغرب في القرن السابع عر الميادي وتبلورت في القرون الثاث التالية، وقد كانت في البداية عبارة عن نسق للأفكار والقيم، ثم تم تطبيقها بعد ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى صارت احد المفاهيم الأساسية في الفكر الليبرالي ثم انتشرت فيما بعد في العالم اجمع حتى أضحت مفهوماً عالمياً من الصعب تجاوزه وإن الفكر الغربي الذي تبني مفهوم المواطنة بصورته المعاصرة وروج لها نظرياً فشل في تحقيقها عملياً وذلك يظهر من فقدان المواطن الغربي لثقته في أنظمتها حيث تبدو ثقة الشعب فيها منخفضة

بصورة كبيرة وإن حب الأوطان، من أمور الفطرة التي أقرها الإسام ثم عمل على تهذيبها وتوظيفها في إطار رسالته العليا بالديار وان الانتماء إلى الوطن في الإسلام يمثل شكلاً من أشكال الجماعة التي جاءت تعاليمه تشد من أزرها وتؤكد عليها وفق ضوابط شرعية وحدود مرعية⁽³⁷⁾.

المحور الخامس قضايا المياه:

اصبحت المياه من ابرز اسباب الصراع في الوقت الراهن وفي هذا الاطار فقد سلطت المجلة الضوء على هذه القضية حيث تناولت في في العدد الخامس دراسة بعنوان الطاقة المتجددة من الماء الجاري الإيجابيات والسلبيات) سد النهضة، إثيوبيا أنموذجاً) اوضحت الدراسة ان سد النهضة الإثيوبي العظيم كان يعرف سابقاً بسد الألفية وأحياناً يشار إليه باسم حداسه، هو سد تثاقفي تحت الانشاء على النيل الأزرق على بعد حوالي 40 كم شرق السودان في منطقة بني شنقول-غموز، إثيوبيا بقدرة 6.000 م.و سيصبح السد أكبر محطة طاقة كهرومائية في أفريقيا عند اكتماله، وفي الترتيب 13 أو 14 في العالم، مع سد كراسنويارسك. ستبلغ سعة خزان السد 63 بليون مر مكعب ليصبح واحد من أكبر الخزانات في القارة الأفريقية التي تولد الطاقة المتجددة الكهرومائية⁽³⁸⁾. وفي ذات الاطار تناولت المجلة في عددها الثامن دراسة حول ادارة مياه النيل بين الازمات الداخلية والمكاسب الاستراتيجية) حاولت من خلالها الدراسة معرفة لماذا لم تتمكن دول الحوض من ادارة مياه النيل بصورة مقبولة لدى الجميع حتى الان ، ولماذا لاتمثل دول الحوض كتلة اقتصادية واحدة تمكنها من تحقيق التعاون و تبادل المصالح الاستراتيجية. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج اهمها ان طبيعة النظم السياسية لدول الحوض بالاضافة للصراعات الداخلية التي تعيشها كل دولة حالت دون تحقيق المكاسب الاستراتيجية من مياه النيل ، وان الشفافية التي ترافق الانظمة الديمقراطية والاستقرار الداخلي سيسهمان في ادارة المياه بالصورة المطلوبة وتنهيان حالة الصراع بين دول الحوض وتحقيق المكاسب الاستراتيجية ، وأن التعاون في ادارة مياه النيل ومساندة دول الحوض لبعضها البعض سيحقق المنفعة للجميع. واوصت الدراسة بضرورة انشاء مؤسسة اقتصادية سياسية لادارة مياه النيل كما اوصت باهمية تسوية النزاعات الداخلية في دول الحوض وانتهاج الديمقراطية كنظام للحكم.⁽³⁹⁾

المحور السادس قضايا أمنية واستراتيجية متنوعة:

تناولت المجلة في اعدادها بعض القضايا المتنوعة حيث تناولت عددها الثاني الجريمة المنظمة والجريمة عبر الوطنية) جريمة التزييف نموذجاً وخرجت الدراسة بعدة نتائج أن التزييف مؤثر عي جهاز الثمن ومؤدي للتضخم وان جرائم التزييف لا تقع إلا عمدية ويقوم على القصد الجنائي. أوصت الدراسة بجعل ادانة متهم في جريمة تزييف في دولة ما سابقة قضائية في العود لرورات تشديد العقوبة عند ادانة نفس المتهم في نفس جريمة التزييف في دولة اخري ,أي اعتبار المزييف مجرم عائد في هذه الدولة الاخري وهذا يتطلب نوع من التنسيق التشريعي والتنفيذي والقضائي بن هذه الدول, كما أوصت الدراسة بتشديد العقوبات فيما يختص بجرائم التزييف باعتبارها جرائم تقع في حق الدولة⁽⁴⁰⁾.

أيضا تناولت المجلة في عددها الثاني مواضيع ذات اهمية اقتصادية وأمنية فكرية مثل أثر استراتيجيات الموارد البشرية في أداء العاملين دراسة حالة وزارة التعليم العالي السودانية في الفترة (2010 - 2019) و مفهوم الأمة في الفكر السياسي كما تناولت دراسة باللغة الانجليزية حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري في دولة جنوب السودان .

وفي العدد السابع منها تناولت المحلة مواضيع متنوعة وذات اهمية في المجالات التاريخية والاقتصادية حيث تناولت دراسة حول الهيئات المستقلة في الدولة وكيفية استقلالها الاداري والمالي, ودراسة عوامل وأسباب سقوط الدولة السنارية في السودان (1504 - 1821 م)دراسة تاريخية تحليليه, ودراسة حول دور الدولة في توجيه وتوزيع الزكاة بعدالة بين الشرعية والواقعية دراسة تطبيقية السودان.وفي العدد السابع تناولت المجلة مواضيع حول منوعة مثل أثر إستراتيجية إدارة الموارد البشرية في تحقيق التكامل الإستراتيجي بمنظمات الأعمال)دراسة ميدانية على عينة من شركات النفط السودانية , ودراسة قانونية حول اختلاف الحكمين وعزلهما بواسطة الزوجين والقضاء وأثرهما علي سير إجراءات التحكيم.

كما جاء فيه دراسة قانونية بعنوان علم اللغة العدلي نقطة إلتقاء ثلوث اللغة والقانون والجريمة في معترك التحقيقات الجنائية -)دراسة تعريفية. بجانب دراسة حول مفهوم العدالة الإنتقالية ومراحلها وإمكانية تطبيقها على السودان بعد ثورة ديسمبر 2019 م.

وتناول العدد الثامن أيضا مواضيع فقهية وقانونية مثل العفو والتسامح في الاسلام وأثرهما على الأسرة المسلمة، ودراسة حول النظام القانوني للضبط الإداري، ودراسة عن تقدير أثر عبثة التضخم على النمو الاقتصادي في السودان في الفترة) 1990 - 2018 م ودراسة عن الرؤيا من منظور الشريعة الإسلامية.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية دراسة تحليلية حيث تمت دراسة وتحليل البحوث والدراسات التي تناولتها المجلة من خلال عدة محاور تمثل مجمل القضايا التي تناولتها المجلة في اصداراتها المتخلفة، حيث تناول المحور الاول قضايا الأمن الدولي والاقليمي و المحور الثاني النزاعات القبلية في السودان وتناول المحور الثالث النزاعات الاقليمية والدولية وتناول المحور الرابع حقوق الانسان وجاء المحور الخامس حول قضايا المياه، وضم المحور السادس قضايا أمنية واستراتيجية متنوعة، وفي ضوء تحليل الدراسات المنشورة في المجلة تم التوصل الى عدة نتائج .

النتائج:

1. اوضحت نتيجة التحليل ان مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية واكبت في اصداراتها القضايا الامنية والاستراتيجية المطروحة في الساحة المحلية والاقليمية والدولية .
2. من واقع استقراء المواضيع التي يتناولها كل عدد هناك وحده موضوعية وتعمق من الباحثين في تناول القضايا من زوايا متعددة مما يجعل من المجلة مرجعا مهما للباحثين .
3. شارك في كتابة البحوث المرتبطة بالمجالات الامنية والاستراتيجية العديد من الاساتذة والباحثين المنميين .
4. اصدرت المجلة عدد خاص تناول قضية النزاعات القبلية في السودان.
5. اتضح من تحليل اعداد المجلة قلة الدراسات الاستشافية المرتبطة بالقضايا الامنية والاستراتيجية،
6. هناك شح في عدد المواضيع المرتبطة بقضايا المرأة وقضايا التعليم والبيئة.

التوصيات:

1. توسيع دائرة الدراسات الأمنية والاستراتيجية لتشمل قضايا المرأة والتعليم والبيئة بصورة أكبر.
2. اعداد تقرير استراتيجي سنوي يساعد الباحثين ومتخذي القرار في المستقبل.
3. حث الباحثين على العناية بمسألة تطوير ادوات ومقاييس البحث العلمي في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية.
4. اجراء تقويم دوري للمجلة كل عام لتطويرها وتحديثها في المحتوى والشكل.
5. تواصل اصدار اعداد خاصة او ملف خاص لتناول قضايا أمنية واستراتيجية معينة , واسكتاب الباحثين والخبراء للكتابة في المحاور المحددة.
6. تزويد المؤسسات البحثية والاكاديمية ومتخذي القرار بما يصدر من المجلة لنشر رسالة المجلة لتحقيق المزيد من الاهتمام بالقضايا الأمنية والاستراتيجية.
7. دعوة المسؤولين من المجلة الى اصدار خريطة بحثية للقضايا والاشكالات المتصلة بالمجالات الأمنية والاستراتيجية , واعلانها في المجلة على هيئة محاور او تقديمها في شكل ملفات يستكتب لها الباحثون والاساتذة والمهتمين بالمجالات التي تتطرق لها المجلة.
8. اثناء المجلة بمزيد من الموضوعات باللغات الحية مثل الانجليزية والفرنسية.
9. تبني نظام المجلات الالكترونية في استقبال ومتابعة الدراسات.

الهوامش:

- (1) ويكيبيديا, الامن الدولي, <https://ar.wikipedia.org/wiki>, تاريخ الزيارة 8-3-2022
- (2).أ أسامة حمد النيل شمو, اصلاح مجلس الامن الضرورة والعقبات, مجلة القلزم , العدد الاول, مارس 2021 ص ()
- (3) أ أسامة حمد النيل شمو, تدابير مجلس الأمن الدولي لفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وغير السلمية, مجلة القلزم , العدد الاول, مارس 2021, ص 175
- (4) الكيلاني, هيثم , مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري ندوة الأمن العربي , التحديات الراهنية والتطلعات المستقبلية , مركز الدراسات العربي - الأوروبي , واشنطن, ص 71, من 9 - 11 يناير 1996م.
- (5).د احمد عبد الله محمد, الهجرة غير الشرعية واثرها على الامن القومي العربي " السودان نموذجا, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد 2, مارس 2021, ص 7
- (6) تقرير اخباري, الجزيرة , الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر, 10-4-2008 م <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/4/10/> تاريخ الزيارة 9-3-2022
- (7) د سويداء الفؤاد بله, استراتيجيات القوى الاقليمية في البحر الاحمر, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد 2, يونيو 2021, ص 79
- (8) تقرير اخباري, الجزيرة , الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر, مصدر سابق
- (9) د لمياء انور كامل احمد يعقوب, استراتيجيات القوى الاقليمية في البحر الاحمر, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد السادس, يناير 2021, ص 20
- (10) سويداء لفؤاد بله, مصدر سابق, ص 105
- (11) أ عمر يحي احمد يحي, الاستراتيجية الامنية للاتحاد الاوروبي, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, , العدد السابع, يناير 2022, ص 196

- (12) أ.د سمير محمد علي رديسي, الصراع القبلي في السودان وعوامل الجغرافيا, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, , العدد الثالث اغسطس 2021م, ص 1
- (13) د سمير محمد علي رديسي, مصدر سابق, ص 26
- (14) أ.د. حاج حمد تاج السر حاج حمد محمد البولادي, النزاعات القبلية بولاية كسلا, اسبابها وعلاجها, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, الصراع القبلي في السودان وعوامل الجغرافيا, اغسطس 2021م, ص 48
- (15) المصدر نفسه, ص 48
- (16) د ابوبكر فضل محمد عبد الشافع, ود احمد يوسف فنك, النزاعات القبلية في اقليم دارفور واثرها في الامن المحلي والاقليمي مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الثالث, اغسطس 2021م, ص 53
- (17) د اعتدال محمد احمد الامين, مستقبل النزاعات القبلية في السودان, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الثالث, اغسطس 2021م, ص 83
- (18) د. احمد سمي جدو محمد النور, الدور التاريخي للجودية في دارفور والقلد في شرق السودان في فض النزاعات, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, , العدد الثالث, اغسطس 2021م, ص 122
- (19) د ابتهاج جمال الدين الصادق, القبيلة وادارة الدولة السودانية, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, , العدد الرابع خاص, اغسطس 2021م, ص 167
- (20) د. أحمد سمي جدو محمد النور, دور القبائل العربية في ارساء دعائم سلطنة الفور- علاقتهم بالحواكير والديار الزيدانية أنموذجاً, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, , العدد السادس, ديسمبر 2021م, ص 167
- (21) د. أحمد سمي جدو محمد النور, دور القبائل العربية في ارساء دعائم سلطنة الفور- علاقتهم بالحواكير والديار الزيدانية أنموذجاً, مصدر سابق ص 52
- (22) د. محمد إبراهيم ارباب, العدد الخامس, رؤية حول السلام المستدام بالسودان, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الخامس, سبتمبر 2021م, ص 32

- (23) د امال جاد الرب فضل المولى, دور التنمية الاقتصادية في استقرار اقليم دارفور, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الرابع, اغسطس 2021م, ص 96
- (24) د سلمى عثمان سيد احمد, التداخل الحدودي واثره على الامن الاقليمي, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الرابع خاص , اغسطس 2021, ص39
- (25) د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص , التداخل الحدودي القبلي بين السودان و تشاد, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الرابع خاص , اغسطس 2021, ص144
- (26) د.عوض أحمد حسين شبا النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا) الفشقة أنموذجاً(,مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الرابع خاص , اغسطس 2021, ص185
- (27) د. عبد الله بشير سليمان ,الصراع السعودي الإيراني ومدى تحقيق التوازن الاستراتيجي, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الاول, مارس 2021, ص38
- (28) د مايسة مدني محمد مدني, التخل الامارتي في اليمن,الدوافع والمهددات والمآلات, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الخامس 2021, ص168
- (29) أ.عبد الوهاب ريح خلف. د. أحمد عبد الله محمد آدم, الاتفاقية الدفاعية الامريكية الايرانية 1959, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الخامس سبتمبر 2021, ص 69
- (30) يونسيف, <https://www.unicef.org/ar>, تاريخ الزيارة 12--3-2022م.
- (31) منظمة العفو الدولية , , www.amnesty.org/ar/what-we-do/ , تاريخ الزيارة 12--3-2022م.
- (32) د احمد اسحق شنب محمد , انتهاكات حقوق الانسان في ظل المسؤولية الدولية, مجلة القلزم , العدد الاول , مارس 2021م, ص 123-124
- (33) د احمد اسحق شنب محمد, مصدر سابق

- (34) د صلاح الصافي رحمة الله البدري, نوبة كينيا السودانيون: قضية إنتهاكات حقوق الإنسان التي طواها النسيان, مجلة القلزم, العدد الخامس, سبتمبر 2021, ص162
- (35) المصدر السابق, ص 165
- (36) المواطنة, ويكيبيديا, <https://ar.wikipedia.org/wiki/الزيارة> 2022-3-13
- (37) د راشد التجاني سليمان, المواطنة من منظور اسلامي, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الاول, مارس 2021, ص 181
- (38) أ د . عوض احمد الحفيان, الطاقة المتجددة من الماء الجاري الإيجابيات والسلبيات) سد النهضة، إثيوبيا أنموذجاً، مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الخامس سبتمبر 2021, ص 137
- (39) د ابتهال جمال الدين الصادق, ادارة مياه النيل بين الازمات الداخلية و المكاسب الاستراتيجية, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الثامن مارس 2022, ص 43
- (40) د.عامرية فضل عثمان فضل , الجريمة المنظمة والجريمة عبر الوطنية) جريمة التزييف أنموذجاً (, العدد الثاني, ص103